

دولة مدنية .. هل هي إبداع عربي ؟

عبد الحسين شعبان

بيروت



التونسية والعربية، وحظيت بدعم من مؤسسة هانز زايدل الألمانية وقام بتنظيم الفعالية " المعهد العربي للديمقراطية بالتعاون مع "الجامعة الخضراء" والمركز المغربي للبحوث والدراسات" جدير بالذكر أن تجربة الانتقال الديمقراطي التونسية وإن واجهت تحديات كبرى، لكنها قياساً بالتجارب العربية الأخرى مرتت بسلاسة زائدا فاعلية الحوار المجتمعي والتوافق السياسي بين الفقاء، حيث ظلت تونس دولة قائمة ومستمرة تحمل ملامح مدنية، جرى تثبيت أسسها في الدستور الجديد بديلاً عن النظام الاستبدادي والدولة الدينية أو العسكرية أو الأمنية، وقد استتبع ذلك تطبيقات وخطوات عديدة في مؤسسات الدولة عبر قوانين وتشريعات وأنظمة، ما زالت تثير جدلاً واسعاً ومستمرًا وهو ما حصل بشأن الموقف من حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل في جميع الميادين، ولعل فكرة الدولة المدنية في تونس هي منزلة بين المنزلتين، فلا هي دولة دينية ولا هي دولة علمانية، خصوصاً بشقها الإلحادي، الأمر الذي جعل التجربة محط اهتمام ونقاش وتنوير ووسطية، لاسيما بمحاولة امتصاص حساسية الأطراف المختلفة تاريخياً، وذلك عبر حوار ساهم فيه المجتمع المدني بدور كبير. وإذا كان ثمة عقبات تعاني منها الدولة المدنية في المنطقة العربية، فالأمر ليس استثناءً عربياً، فحتى الدول الديمقراطية العريقة تعاني من تحديات هي الأخرى، وما حصل في فرنسا من حراك قام به أصحاب " السترات الصفراء" يطرح أسئلة في غاية الأهمية حول "أزمة الديمقراطية" وما بعدها ومستقبلها، ارتباطاً بالانتخابات وتناجها والدعوة المتسعة اليوم لتوسيع دوائر الحكم المحلي واختصاصاته وصلاحياته ومباشرة اختيار ممثلين للإدارات والبلديات قريبين من جمهورهم ويحظون بدور تنفيذي أكبر.

لعل الحوار حول طبيعة الدولة وهويتها هو جزء من الصراع الأيديولوجي العالمي، وإن كان جزءه العربي والإسلامي أشد حدة في ظل عوامل إحباط ونقص عديدة من جانب قوى الأخرى التي تريد احتكار خارجية شديداً إلى الخلف، حيث أنظمة الاستبداد، وبعضها تريد جذبها إلى شاطئها الخاص، سواء كان إسلامياً أم علمانياً، فضلاً عن محاولات هيمنة واستتباع خارجية في غاية غريبة قديمة وجديدة. ويتقديري فقد وصلت الحلول الواحدة والإطلاقية، تلك التي تريد احتكار الحقيقة وتزعم أفضليتها على الأخرى إلى طريق مسدود، وأن الأوان للتخلي عن منطق المغالبة والعودة إلى منطق المواصلة على أرضية مشتركة بعيداً عن التناحر والتقاتل، بل بالتفاعل والتواصل.

باحث ومفكر عربي

إذا نصّ الدستور التونسي الصادر بعد الثورة (2014) في ديباجته وفي الفصل الثاني منه على " مدنية الدولة"، فإن مثل هذه النصوص فتحت الشهية لنقاش وجدل واسع ليس في تونس فحسب، بل في العالمين العربي والإسلامي، وكان مثل هذا الجدل والنقاش قد أثير وأحتدم خلال العقدين ونيف والمائتين، بحثاً عن جواب مقنع وتوافقي بين تيارين متصارعين لدرجة القطعية أحياناً، وهما التيار الديني والتيار العلماني، فما المقصود بالدولة المدنية وكيف ينظر إليها الفقاء، ولاسيماً الذين يرددون الإبحار كل إلى صفتها؟ المتشددون من التيارين يثيرون اعتراضات بشأن "هوية" الدولة، فانصار الفريقين بغض النظر عن اختلافاتهم وتمايزاتهم يبحث كل منهم عن "مرجعية" تطمنه، الأمر الذي يحتاج إلى صيغة مناسبة وابتداع إجابة مشتركة تجمع التيارات المتناقضة في إطارها وتضع مسافة واحدة من الجميع، وليس ذلك سوى "الدولة المدنية". إن إصرار التيار الإسلامي بمدارسه المختلفة على مرجعية الشريعة قاد أحياناً إلى انعزالية، خصوصاً بوضعها مبادئ الدولة في تعارض كامل مع فكرة الحداثة والحرية والعقلانية والديمقراطية، ولعل أحد نماذج المشوّهة والمزورة هو تنظيم "داعش" وأخواته، ويقابل هذا التيار علماني يرفض أي نص يسترشد بالمرجعية الإسلامية كمصدر من مصادر الدستور والقانون، حتى وإنّ تم استجابتها لروح العصر، ويدعو البعض من أنصار هذا التيار، إلى قطع الصلة مع الماضي أو إحداث القطيعة الأبستمولوجية مع التراث، متجاوزاً إلى الخصوصية الثقافية لأنها تعيق تحقيق الحقوق والحريات مرجعياتها الكونية ذات الشمولية والمعروفة باسم "الشريعة الدولية لحقوق الإنسان". وبين هذا وذاك كان لا بد من ابتداع إجابة عربية على قاعدة الاحترام المتبادل، وجاءت هذه المرة من تونس بعد نجاح الثورة التي أطلق عليها ثورة الياسمين العام 2011 لتؤكد إمكانية الإبداع الفكري والحقوقى وتقديم حلول ذاتية ومتميزة لشكالات كبرى مطروحة مع الأخذ بنظر الاعتبار ما وصل إليه الفكر الدستوري القانوني والعقل الحقوقي الدولي. وكان الدستور التونسي قد نص في ديباجته على الدولة المدنية، وأكد ذلك في الفصل الثاني: "تونس دولة مدنية تقوم على المواطنة وإرادة الشعب وعلوية القوانين"، وقد أعطى تميزاً لهذا الفصل الذي يعتبر "جامداً" على بقية فصول الدستور، بحيث لا يمكن تعديله، لأنه يمثل جوهر فكرة الدستور وفواعله الأساسية التي قام عليها. وبمناسبة الذكرى الثامنة للثورة السلمية - المدنية، فقد انعقدت حلقات أكاديمية حول الفكرة وواقعها وأفاقها المستقبلية نظرياً وعملياً، شارك فيها مفكرون وباحثون وأكاديميون ونشطاء من مختلف التيارات الفكرية

الأمريكية. وفي مقارنة موازنة 2019 خطة التنمية للأعوام 2018-2020 مع المنهج الحكومي، لا تبدو وفقاً لهذه الفرضيات وجود فرصاً حقيقية للانطلاق بالاقتصاد العراقي نحو الآسام ورمدم الفجوة في معدلات التضخم والبطالة ناهيك عن معدلات الفقر مقابل تزايد معدلات الطلاق لأسباب العوز الاقتصادي. كل ذلك أنتج طبقة ثرية من أموال مفاسد المحاصصة، مقابل انخفاض شبه كلي في معدلات الإنتاج الوطني والاستثمار في الصحة والتربية والتعليم وهروب رؤوس الأموال الوطنية نحو الخارج وعدم ظهور قطاع خاص عراقي حكيم قادر على النهوض الفعلي بالاقتصاد الوطني وتدوير عجلته من جديد. فيما هناك أكثر من عشرين استراتيجية وطنية، ما زالت فجوات التطبيق فيها تآكل جرفها بسبب مفاسد المحاصصة، وإي نموذج جديد في التعامل مع سعر صرف الدينار العراقي سعيد من جديد حالة إدارة الاقتصاد بالتضخم كما كان الحال في تسعينات العقويات البولية، من خلال رفع سعر الصرف ربما إلى 1500 دينار للدول الأمريكي، فقط لتمكين الحكومة من دفع رواتب الموظفين، تحت عناوين براقعة لمسح من أغراق السوق باليضماغ الأجنبية، ناشمك عن التبادل السلمي بين العراق وإيران بالدينار العراقي والتمان الإيراني، مما سيؤثر حتماً على سعر تحويل العملة في السوق الموازي.

رابعاً: الحلول

لست بقارئ للبلورة السحرية باحثاً عن حلولها المعضلة مفاسد المحاصصة، لكن لا بد وأن تكون هناك حالة من النهوض المدني في الأغلبية الصامتة تقوم على تقليل انشام هذه المحاصصة من خلال تشكيل تحالف مدني - أكاديمي يتعرف به من قبل الرئاسات الثلاث كمنهج مدني للمعارضة الشعبية تستمد لحوكمة السياسات العامة للدولة، وفي حالة ظهور مثل هذا التحالف المدني، فإن الكثير من السياسات الحكومية ستلجأ إلى نموذج المفاوضات مع كلا القطارين الأمريكي والإيراني تحت عنوان موحد هو مطالب الشعب بالحد الإيجابي والخروج من بوتقة الصراع إلى قضاء السلام الأهلي الوطني.

النقطة الثانية، ربما العراق بحاجة إلى نموذج من قرص الحصار الاستيرادي في جميع المناطف الحدودية لتشجيع الصناعة الوطنية وتحسين معايير جودة الأداء للوظيفة العامة بقرار حكومي يسترشد بالمعايير التي يمكن لهذا التحالف المدني الإشراف على تنفيذها، ما دامت الحكومة لا تجد معارضة برلمانية تفرص حسابيتها على تطبيق برنامجها وإن حدد بمساعات زمنية، لكن جغرافية مجلس النواب السياسية تفرض هذه المعادلة، لا توجد معارضة برلمانية، والحكومة بحاجة إلى بوصلة خارجية ترشدنا إلى فسنارة السلام والأمان الاقتصادي.

ثانياً: الواقع الاقتصادي

تعرف الكثير من النواب بأن العراق مدين بحوالي 32مليار دولار لأكثر من عشرين دولة فضلاً عن صندوق النقد الدولي، وخدمة الدين تتصاعد سنوياً، مشكلة العام الحالي أن ثمة تهديد بازمة اقتصادية دولية وتوقع الدكتور طلال أبو غزالة في مقالة له أن تضرب أزمة الاقتصاد الدولي عام 2020 وتكون أشد من أزمة عام 2008 ربما تنجو منها اقتصاديات الهند والصين فيما تتعرض بلدان أوربية لخسائر هائلة، وفي ظل هذه التسويعات تعمل الشركات النفطية السبعة على سحب تراخيص نفطية أكبر لنفادي الخسائر، وهناك نسبة كبيرة من صادرات النفط العراقية قائمة على عقود التراخيص النفطية ولها ديون واستحقاقات على الحكومة العراقية غير معلنة بالرغم من وجود منظمة الشفافية الاستخراجية، مما يعني أن العام الجاري سيكون عام المطالبة بهذه الديون وسط توقعات بانخفاض أسعار النفط إلى أقل من أربعين دولاراً في شهر نيسان المقبل لأسباب تتعلق بتصدير الولايات المتحدة للنفط بعد تصديره في العراق ضد داعش، لكن أيضاً ليس من المفترض أن تتطور المواقف سلباً لهدم جيل الدماء العراقية في هذا الاستقرار الأمني النسبي. لذلك أي ترجمة للخلافات بين فقاء القطارين الأمريكي والإيراني، يمكن أن يهدم ما تم بناؤه حتى الآن لكن ليس بطريقة التفجيرات التي عرفها العراق بل في نموذج من الصراعات الخفية التي وكبريات شركات الصناعة الحربية

صحفي وباحث عراقي

عراق 2019 .. مسارات الأفعال وتضارب الأقوال

حكومة عبد المهدي بحاجة إلى بوصلة خارجية

مازن صاحب

بغداد



التعامل المباشر من محطات القطار الإيراني في العراق تمهد الطريق لزعزعة الموقف الإيراني الراض للقيود الجديدة التي تريد واشنطن فرضها ضمن اتفاقية إيران النووية والمتعلقة بصواريخها التي يمكن أن تحمل رؤوساً نووية، أو كيميائية، وتلك التي يمكن أن تصل إلى أراض حلفائها في الشرق الأوسط. كل ذلك يعني خلخلة الاندماج السياسي داخل مجلس النواب، مما يؤدي إلى ظهور اندفاعات متضاربة إذا حاولت واشنطن فعلاً الإعلان عن قائمة من العقوبات على قيادات عراقية بعنوان موالاة إيران والأخبار تتداول وجود مثل هذه القوائم التي سيتم الإعلان عنها تدريجياً ستكون القائمة الأولى تتضمن 45 اسماً بينهم عدد من النواب، عندها ربما تصل إلى مرحلة لا يستطيع معها السيد عبد المهدي البقاء في منصبه، أو أن يجد أفضلية في البنى التحتية وتقليص فجوة الفقر فما الذي ينتظره العراقيون في عامهم هذا؟ لا تبدو الإجابة على هذا السؤال بالسهلة في أفقها السياسي العراقي لواقف الكتل البرلمانية من المتغيرات الإقليمية والدولية في عدد من المتغيرات أبرزها:

□ القطار الأمريكي ومحطات توقف القطار الإيراني ... أكثر من تصادم محتمل

□ حروب صغيرة منضبطة الشدة ... تعكس التضامات على طاولة التفاوض حول الملف النووي الإيراني

□ أزمة الاقتصاد الدولي عام 2020.. تظهر مبكراً على قيمة الدينار العراقي

وعد العراقيون عام مضى تصاعدت فيه حمى الانتخابات وشعت وعود المرشحين حتى أخطت الحبال بالنابل في أنون تشكيل حكومة عابرة للطائفية والعربية وكل عناوين المحاصصة بشعار براق عن مكافحة الفساد والانطلاق في التنمية المستدامة والفقر بالاستثمارات الأجنبية في البنى التحتية وتقليص فجوة الفقر فما الذي ينتظره العراقيون في عامهم هذا؟ لا تبدو الإجابة على هذا السؤال بالسهلة في أفقها السياسي العراقي لواقف الكتل البرلمانية من المتغيرات الإقليمية والدولية في عدد من المتغيرات أبرزها:

□ القطار الأمريكي ومحطات توقف القطار الإيراني ... أكثر من تصادم محتمل

□ حروب صغيرة منضبطة الشدة ... تعكس التضامات على طاولة التفاوض حول الملف النووي الإيراني

□ أزمة الاقتصاد الدولي عام 2020.. تظهر مبكراً على قيمة الدينار العراقي

وعد العراقيون عام مضى تصاعدت فيه حمى الانتخابات وشعت وعود المرشحين حتى أخطت الحبال بالنابل في أنون تشكيل حكومة عابرة للطائفية والعربية وكل عناوين المحاصصة بشعار براق عن مكافحة الفساد والانطلاق في التنمية المستدامة والفقر بالاستثمارات الأجنبية في البنى التحتية وتقليص فجوة الفقر فما الذي ينتظره العراقيون في عامهم هذا؟ لا تبدو الإجابة على هذا السؤال بالسهلة في أفقها السياسي العراقي لواقف الكتل البرلمانية من المتغيرات الإقليمية والدولية في عدد من المتغيرات أبرزها:

□ القطار الأمريكي ومحطات توقف القطار الإيراني ... أكثر من تصادم محتمل

□ حروب صغيرة منضبطة الشدة ... تعكس التضامات على طاولة التفاوض حول الملف النووي الإيراني

□ أزمة الاقتصاد الدولي عام 2020.. تظهر مبكراً على قيمة الدينار العراقي

وعد العراقيون عام مضى تصاعدت فيه حمى الانتخابات وشعت وعود المرشحين حتى أخطت الحبال بالنابل في أنون تشكيل حكومة عابرة للطائفية والعربية وكل عناوين المحاصصة بشعار براق عن مكافحة الفساد والانطلاق في التنمية المستدامة والفقر بالاستثمارات الأجنبية في البنى التحتية وتقليص فجوة الفقر فما الذي ينتظره العراقيون في عامهم هذا؟ لا تبدو الإجابة على هذا السؤال بالسهلة في أفقها السياسي العراقي لواقف الكتل البرلمانية من المتغيرات الإقليمية والدولية في عدد من المتغيرات أبرزها:

□ القطار الأمريكي ومحطات توقف القطار الإيراني ... أكثر من تصادم محتمل

□ حروب صغيرة منضبطة الشدة ... تعكس التضامات على طاولة التفاوض حول الملف النووي الإيراني

□ أزمة الاقتصاد الدولي عام 2020.. تظهر مبكراً على قيمة الدينار العراقي

وعد العراقيون عام مضى تصاعدت فيه حمى الانتخابات وشعت وعود المرشحين حتى أخطت الحبال بالنابل في أنون تشكيل حكومة عابرة للطائفية والعربية وكل عناوين المحاصصة بشعار براق عن مكافحة الفساد والانطلاق في التنمية المستدامة والفقر بالاستثمارات الأجنبية في البنى التحتية وتقليص فجوة الفقر فما الذي ينتظره العراقيون في عامهم هذا؟ لا تبدو الإجابة على هذا السؤال بالسهلة في أفقها السياسي العراقي لواقف الكتل البرلمانية من المتغيرات الإقليمية والدولية في عدد من المتغيرات أبرزها:

□ القطار الأمريكي ومحطات توقف القطار الإيراني ... أكثر من تصادم محتمل

□ حروب صغيرة منضبطة الشدة ... تعكس التضامات على طاولة التفاوض حول الملف النووي الإيراني

□ أزمة الاقتصاد الدولي عام 2020.. تظهر مبكراً على قيمة الدينار العراقي

وعد العراقيون عام مضى تصاعدت فيه حمى الانتخابات وشعت وعود المرشحين حتى أخطت الحبال بالنابل في أنون تشكيل حكومة عابرة للطائفية والعربية وكل عناوين المحاصصة بشعار براق عن مكافحة الفساد والانطلاق في التنمية المستدامة والفقر بالاستثمارات الأجنبية في البنى التحتية وتقليص فجوة الفقر فما الذي ينتظره العراقيون في عامهم هذا؟ لا تبدو الإجابة على هذا السؤال بالسهلة في أفقها السياسي العراقي لواقف الكتل البرلمانية من المتغيرات الإقليمية والدولية في عدد من المتغيرات أبرزها:

□ القطار الأمريكي ومحطات توقف القطار الإيراني ... أكثر من تصادم محتمل

□ حروب صغيرة منضبطة الشدة ... تعكس التضامات على طاولة التفاوض حول الملف النووي الإيراني

□ أزمة الاقتصاد الدولي عام 2020.. تظهر مبكراً على قيمة الدينار العراقي

وعد العراقيون عام مضى تصاعدت فيه حمى الانتخابات وشعت وعود المرشحين حتى أخطت الحبال بالنابل في أنون تشكيل حكومة عابرة للطائفية والعربية وكل عناوين المحاصصة بشعار براق عن مكافحة الفساد والانطلاق في التنمية المستدامة والفقر بالاستثمارات الأجنبية في البنى التحتية وتقليص فجوة الفقر فما الذي ينتظره العراقيون في عامهم هذا؟ لا تبدو الإجابة على هذا السؤال بالسهلة في أفقها السياسي العراقي لواقف الكتل البرلمانية من المتغيرات الإقليمية والدولية في عدد من المتغيرات أبرزها:

□ القطار الأمريكي ومحطات توقف القطار الإيراني ... أكثر من تصادم محتمل

□ حروب صغيرة منضبطة الشدة ... تعكس التضامات على طاولة التفاوض حول الملف النووي الإيراني

□ أزمة الاقتصاد الدولي عام 2020.. تظهر مبكراً على قيمة الدينار العراقي

وعد العراقيون عام مضى تصاعدت فيه حمى الانتخابات وشعت وعود المرشحين حتى أخطت الحبال بالنابل في أنون تشكيل حكومة عابرة للطائفية والعربية وكل عناوين المحاصصة بشعار براق عن مكافحة الفساد والانطلاق في التنمية المستدامة والفقر بالاستثمارات الأجنبية في البنى التحتية وتقليص فجوة الفقر فما الذي ينتظره العراقيون في عامهم هذا؟ لا تبدو الإجابة على هذا السؤال بالسهلة في أفقها السياسي العراقي لواقف الكتل البرلمانية من المتغيرات الإقليمية والدولية في عدد من المتغيرات أبرزها:

□ القطار الأمريكي ومحطات توقف القطار الإيراني ... أكثر من تصادم محتمل

□ حروب صغيرة منضبطة الشدة ... تعكس التضامات على طاولة التفاوض حول الملف النووي الإيراني

□ أزمة الاقتصاد الدولي عام 2020.. تظهر مبكراً على قيمة الدينار العراقي

وعد العراقيون عام مضى تصاعدت فيه حمى الانتخابات وشعت وعود المرشحين حتى أخطت الحبال بالنابل في أنون تشكيل حكومة عابرة للطائفية والعربية وكل عناوين المحاصصة بشعار براق عن مكافحة الفساد والانطلاق في التنمية المستدامة والفقر بالاستثمارات الأجنبية في البنى التحتية وتقليص فجوة الفقر فما الذي ينتظره العراقيون في عامهم هذا؟ لا تبدو الإجابة على هذا السؤال بالسهلة في أفقها السياسي العراقي لواقف الكتل البرلمانية من المتغيرات الإقليمية والدولية في عدد من المتغيرات أبرزها:

□ القطار الأمريكي ومحطات توقف القطار الإيراني ... أكثر من تصادم محتمل

□ حروب صغيرة منضبطة الشدة ... تعكس التضامات على طاولة التفاوض حول الملف النووي الإيراني

□ أزمة الاقتصاد الدولي عام 2020.. تظهر مبكراً على قيمة الدينار العراقي

وعد العراقيون عام مضى تصاعدت فيه حمى الانتخابات وشعت وعود المرشحين حتى أخطت الحبال بالنابل في أنون تشكيل حكومة عابرة للطائفية والعربية وكل عناوين المحاصصة بشعار براق عن مكافحة الفساد والانطلاق في التنمية المستدامة والفقر بالاستثمارات الأجنبية في البنى التحتية وتقليص فجوة الفقر فما الذي ينتظره العراقيون في عامهم هذا؟ لا تبدو الإجابة على هذا السؤال بالسهلة في أفقها السياسي العراقي لواقف الكتل البرلمانية من المتغيرات الإقليمية والدولية في عدد من المتغيرات أبرزها:

والصناعات المستوردة علاقة الصناعة المعينة ببيئية وإزارات الدولة ومدى الاستفادة منها للحلال محل مستورد ناهيك عن السوق المحلي وعلى الأقل البات عقد أولى ثم الدخول للتصدير -المنتجات الصناعية والمدن متفاوتة حسب سرعة استرجاع راس المال للمشروع

والصناعات المستوردة علاقة علاقة الصناعة المعينة ببيئية وإزارات الدولة ومدى الاستفادة منها للحلال محل مستورد ناهيك عن السوق المحلي وعلى الأقل البات عقد أولى ثم الدخول للتصدير -المنتجات الصناعية والمدن متفاوتة حسب سرعة استرجاع راس المال للمشروع ومن مجموع الابات يصار إلى سن قانون أو قوانين لهذا الغرض -المصارف والشمولية المالية إن مبدء الشمولية المالية إ سلبها إليها العراق قريباً لدخوله دائرة التفاوض مع الأذرة العربية -العالمية يجب أن يحدد بشكل واضح تلك المهام والاعتماد على الية صنوق النفط العربي بذلك ومن ثمة تطوير الأذرة مع نهجته المتطلبات لإنتاج العملية وليس المشراكة الشكلية في المؤسسات العربية والدولية وهل تخوف مستلزمات الشمولية المالية في العراق والتي تعنى الاستفادة القصوى من منتجات المصارف لتحقيق الخدمات المالية التي تسهل العملية الصناعية

والصناعات المستوردة علاقة علاقة الصناعة المعينة ببيئية وإزارات الدولة ومدى الاستفادة منها للحلال محل مستورد ناهيك عن السوق المحلي وعلى الأقل البات عقد أولى ثم الدخول للتصدير -المنتجات الصناعية والمدن متفاوتة حسب سرعة استرجاع راس المال للمشروع ومن مجموع الابات يصار إلى سن قانون أو قوانين لهذا الغرض -المصارف والشمولية المالية إن مبدء الشمولية المالية إ سلبها إليها العراق قريباً لدخوله دائرة التفاوض مع الأذرة العربية -العالمية يجب أن يحدد بشكل واضح تلك المهام والاعتماد على الية صنوق النفط العربي بذلك ومن ثمة تطوير الأذرة مع نهجته المتطلبات لإنتاج العملية وليس المشراكة الشكلية في المؤسسات العربية والدولية وهل تخوف مستلزمات الشمولية المالية في العراق والتي تعنى الاستفادة القصوى من منتجات المصارف لتحقيق الخدمات المالية التي تسهل العملية الصناعية

والصناعات المستوردة علاقة علاقة الصناعة المعينة ببيئية وإزارات الدولة ومدى الاستفادة منها للحلال محل مستورد ناهيك عن السوق المحلي وعلى الأقل البات عقد أولى ثم الدخول للتصدير -المنتجات الصناعية والمدن متفاوتة حسب سرعة استرجاع راس المال للمشروع ومن مجموع الابات يصار إلى سن قانون أو قوانين لهذا الغرض -المصارف والشمولية المالية إن مبدء الشمولية المالية إ سلبها إليها العراق قريباً لدخوله دائرة التفاوض مع الأذرة العربية -العالمية يجب أن يحدد بشكل واضح تلك المهام والاعتماد على الية صنوق النفط العربي بذلك ومن ثمة تطوير الأذرة مع نهجته المتطلبات لإنتاج العملية وليس المشراكة الشكلية في المؤسسات العربية والدولية وهل تخوف مستلزمات الشمولية المالية في العراق والتي تعنى الاستفادة القصوى من منتجات المصارف لتحقيق الخدمات المالية التي تسهل العملية الصناعية

والصناعات المستوردة علاقة علاقة الصناعة المعينة ببيئية وإزارات الدولة ومدى الاستفادة منها للحلال محل مستورد ناهيك عن السوق المحلي وعلى الأقل البات عقد أولى ثم الدخول للتصدير -المنتجات الصناعية والمدن متفاوتة حسب سرعة استرجاع راس المال للمشروع ومن مجموع الابات يصار إلى سن قانون أو قوانين لهذا الغرض -المصارف والشمولية المالية إن مبدء الشمولية المالية إ سلبها إليها العراق قريباً لدخوله دائرة التفاوض مع الأذرة العربية -العالمية يجب أن يحدد بشكل واضح تلك المهام والاعتماد على الية صنوق النفط العربي بذلك ومن ثمة تطوير الأذرة مع نهجته المتطلبات لإنتاج العملية وليس المشراكة الشكلية في المؤسسات العربية والدولية وهل تخوف مستلزمات الشمولية المالية في العراق والتي تعنى الاستفادة القصوى من منتجات المصارف لتحقيق الخدمات المالية التي تسهل العملية الصناعية

والصناعات المستوردة علاقة علاقة الصناعة المعينة ببيئية وإزارات الدولة ومدى الاستفادة منها للحلال محل مستورد ناهيك عن السوق المحلي وعلى الأقل البات عقد أولى ثم الدخول للتصدير -المنتجات الصناعية والمدن متفاوتة حسب سرعة استرجاع راس المال للمشروع ومن مجموع الابات يصار إلى سن قانون أو قوانين لهذا الغرض -المصارف والشمولية المالية إن مبدء الشمولية المالية إ سلبها إليها العراق قريباً لدخوله دائرة التفاوض مع الأذرة العربية -العالمية يجب أن يحدد بشكل واضح تلك المهام والاعتماد على الية صنوق النفط العربي بذلك ومن ثمة تطوير الأذرة مع نهجته المتطلبات لإنتاج العملية وليس المشراكة الشكلية في المؤسسات العربية والدولية وهل تخوف مستلزمات الشمولية المالية في العراق والتي تعنى الاستفادة القصوى من منتجات المصارف لتحقيق الخدمات المالية التي تسهل العملية الصناعية

والصناعات المستوردة علاقة علاقة الصناعة المعينة ببيئية وإزارات الدولة ومدى الاستفادة منها للحلال محل مستورد ناهيك عن السوق المحلي وعلى الأقل البات عقد أولى ثم الدخول للتصدير -المنتجات الصناعية والمدن متفاوتة حسب سرعة استرجاع راس المال للمشروع ومن مجموع الابات يصار إلى سن قانون أو قوانين لهذا الغرض -المصارف والشمولية المالية إن مبدء الشمولية المالية إ سلبها إليها العراق قريباً لدخوله دائرة التفاوض مع الأذرة العربية -العالمية يجب أن يحدد بشكل واضح تلك المهام والاعتماد على الية صنوق النفط العربي بذلك ومن ثمة تطوير الأذرة مع نهجته المتطلبات لإنتاج العملية وليس المشراكة الشكلية في المؤسسات العربية والدولية وهل تخوف مستلزمات الشمولية المالية في العراق والتي تعنى الاستفادة القصوى من منتجات المصارف لتحقيق الخدمات المالية التي تسهل العملية الصناعية

والصناعات المستوردة علاقة علاقة الصناعة المعينة ببيئية وإزارات الدولة ومدى الاستفادة منها للحلال محل مستورد ناهيك عن السوق المحلي وعلى الأقل البات عقد أولى ثم الدخول للتصدير -المنتجات الصناعية والمدن متفاوتة حسب سرعة استرجاع راس المال للمشروع ومن مجموع الابات يصار إلى سن قانون أو قوانين لهذا الغرض -المصارف والشمولية المالية إن مبدء الشمولية المالية إ سلبها إليها العراق قريباً لدخوله دائرة التفاوض مع الأذرة العربية -العالمية يجب أن يحدد بشكل واضح تلك المهام والاعتماد على الية صنوق النفط العربي بذلك ومن ثمة تطوير الأذرة مع نهجته المتطلبات لإنتاج العملية وليس المشراكة الشكلية في المؤسسات العربية والدولية وهل تخوف مستلزمات الشمولية المالية في العراق والتي تعنى الاستفادة القصوى من منتجات المصارف لتحقيق الخدمات المالية التي تسهل العملية الصناعية

والصناعات المستوردة علاقة علاقة الصناعة المعينة ببيئية وإزارات الدولة ومدى الاستفادة منها للحلال محل مستورد ناهيك عن السوق المحلي وعلى الأقل البات عقد أولى ثم الدخول للتصدير -المنتجات الصناعية والمدن متفاوتة حسب سرعة استرجاع راس المال للمشروع ومن مجموع الابات يصار إلى سن قانون أو قوانين لهذا الغرض -المصارف والشمولية المالية إن مبدء الشمولية المالية إ سلبها إليها العراق قريباً لدخوله دائرة التفاوض مع الأذرة العربية -العالمية يجب أن يحدد بشكل واضح تلك المهام والاعتماد على الية صنوق النفط العربي بذلك ومن ثمة تطوير الأذرة مع نهجته المتطلبات لإنتاج العملية وليس المشراكة الشكلية في المؤسسات العربية والدولية وهل تخوف مستلزمات الشمولية المالية في العراق والتي تعنى الاستفادة القصوى من منتجات المصارف لتحقيق الخدمات المالية التي تسهل العملية الصناعية